



ملوك عثمان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،
جامعة أحمد دراية بأدرار - الجزائر
othmane.mellouk@gmail.com



بلال بوجمعة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،
جامعة أحمد دراية بأدرار - الجزائر
boudjemaabellal@yahoo.fr

تجارة المقايضة لولاية أدرار ودول الساحل بين متطلبات التفعيل وتوفير المستلزمات المحلية خلال الفترة 1995-2016

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور عملية التجارة الخارجية من خلال الواردات في توفير الحاجيات الضرورية وسد فجوة الطلب المحلي، وكذلك دور واردات ولاية أدرار في الجزائر من دول الساحل - مالي والنيجر - في إطار تجارة المقايضة في توفير بعض الحاجيات الأساسية للمجتمع و تغطية الاستهلاك المحلي المتزايد خلال فترة الدراسة 1995-2016، والتي شهدت تزايدا مستمرا وطلب متنامي عليها رغم كل العراقيل التي واجهتها من إجراءات وقائية وإجراءات أمنية.

Abstract:

This study tends to shed light the role of international trade process through imports by providing the important need and filling the domestic demand lack and gap. As well as the role of the imports of adrar state in Algeria from the coastal countries like Mali and Niger wither the framework of barter trade in providing some of the basic needs of society and covering the increasing domestic consumption during the period of study 1995-2016, this saw a continous increase and developed demand on it although there were many obstacle that face it like protective procedures and security ones.

المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للبلد، فبواسطة الصادرات تستفيد من مكاسب ومزايا التخصص الدولي ، وعن طريق الواردات تستطيع الدول الحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات من الدول الشريكة، إذ تشكل هذه الأخيرة إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، وباعتبار تجارة المقايضة شكل من أشكال التجارة الخارجية والتي لازالت تلقي رواجاً كبيراً بين البلدان حتى المتقدمة منها، فتكون البلدان المستوردة في هذا الإطار من التجارة تحقق أهداف أفضل خصوصاً في ظل الامتيازات التي توفرها.

وسنحاول في هذه الورقة الإجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدى تساهم مستوردات ولاية أدرار الجزائرية من دول الساحل -مالي والنيجر- في إطار تجارة المقايضة في توفير الحاجات الضرورية للمجتمع؟

المنهج المستخدم:

استخدمنا في البحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المعلومات وتحليلها، واعتمدنا كذلك على المقابلات الشخصية المعمقة مع الجهات المنفذة لتجارة المقايضة لتحديد إجراءات انتقاء تجار المقايضة، ولتبيين إجراءات الاستيراد على أرض الواقع لتحليل حجم الواردات التجارية وتشمل الفئة المستهدفة من المقابلات الشخصية المعمقة:

مصلحة التجارة لمديرية التجارة لولاية أدرار

مفتشية أقسام الجمارك بأدرار،

مديرية المصالح الفلاحية و ممثل تجار المقايضة.

وكيل عبور معتمد من طرف الجمارك

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان حجم واردات ولاية أدرار مع دول الساحل-مالي والنيجر- في إطار تجارة المقايضة وطبيعة السلع المستوردة بالرغم من محدودية السلع المرخص لها في هذا الإطار ، وتبيان الدور الكبير الذي تلعبه تجارة المقايضة في توفير مستلزمات السوق المحلية من المنتجات المرخص لها بأقل كلفة من خلال عملية الاستيراد.

عناصر الدراسة:

نعالج إشكالية الدراسة من خلال التطرق إلى ما يلي:

أولاً: ماهية تجارة المقايضة و أهمية توفير المستلزمات المحلية

ثانياً: شروط عملية استيراد المستلزمات المحلية لولاية أدرار من دول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية

ثالثاً: تطور واردات ولاية أدرار من دول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال 1995-2016

أولاً: ماهية تجارة المقايضة وأهمية توفير المستلزمات المحلية

1- مفهوم تجارة المقايضة

المقايضة هو نظام الصرف الذي يتم عبره تبادل البضائع أو الخدمات مباشرة بسلع أو خدمات أخرى دون استخدام وسيلة تبادل مثل المال. وهي عادة ما تكون ثنائية. ولكن قد تكون متعددة الأطراف (أي بوساطة من خلال المنظمات المقايضة) وعادة موجودة بالتوازي مع النظم النقدية في معظم البلدان المتقدمة على نطاق محدود جداً (طرويا نذير، 2016، ص 05).

كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، فكان الفرد، الأسرة، أو القبيلة تنتج جميع ما تحتاجه إليه من سلع وخدمات. وفي هذه الحالة لا يكون هناك تبادل. ومع مرور الزمن أدرك الفرد صعوبات كل ما يحتاجه من سلع وخدمات، كما أدرك أهمية التخصص، فأصبح كل فرد يمارس فرعاً خاصاً من فروع الإنتاج وينتج كمية أكبر من حاجته ويحصل على باقي السلع التي يحتاجها من منتجي تلك السلع والخدمات عن طريق مبادلة فائض إنتاجه بفائض إنتاج وخدمات الآخرين. وكان هذا هو نشأت التبادل، وأول صور التبادل كانت "المقايضة (ضياء مجيد الموسوي، 2011، ص 15).

المقايضة عادة ما تستبدل المال كوسيلة للتبادل في أوقات الأزمات النقدية، مثلاً عندما تكون العملة إما غير مستقرة (على سبيل المثال التضخم أو الانكماش) أو ببساطة غير متوفرة لإجراء التجارة. وهي الظاهرة التي لوحظت في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية.

كل هذه الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية شجعت على زيادة أهمية المقايضة التجارية والتي كثيراً ما ارتبطت بموضوع الاقتصاد السياسي للتنمية، لاسيما في حقبة الاتحاد السوفيتي (السابق)، إذ أن أكثر من (15 - 20 %) من التجارة بين الدول الأوروبية (الشرقية والغربية) كانت قائمة على المقايضة التجارية، كما أن ما يقرب من 60% من التجارة بين الدول الأقل نمواً والاتحاد السوفيتي (السابق) كانت مقايضة تجارية (عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، 2015).

لم يجد الشخص المعزول والموجود في المناطق الحدودية السبيل إلا بممارسة هذا النشاط التجاري الشاق الذي له متاعب كبيرة محاولاً رفع الغبن عن الآخرين والتحدي لتوفير بعض السلع الضرورية التي يحتاجها عن طريق التبادل مع تجار دول الجوار ومع ظهور النقود وبأصنافها المتعددة أخذت تجارة المقايضة تتراجع نسبياً في جميع المناطق الممارسة فيها بسبب عوامل عدة إلا أنها بقيت موجودة في المناطق الحدودية التي تميزت باختلاط أجناس وثقافات الأفراد وتداخلهم الاجتماعي.

وعملية المقايضة تستدعي مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى موازية لها بالقيمة، وليس بالضرورة أن تكون مشابهة لها أو من الصنف والنوع نفسه. وتحتاج المقايضة إلى وجود طرفين في العملية أو أكثر للقيام بها ووجود موضوعات للتبادل (عبد الله ساقور، 2004، ص 19). وفي البعض من الحالات القليلة تتواجد بالتوازي مع النظم النقدية، والمقايضة عادة ما تستبدل المال كوسيلة للتبادل في أوقات الأزمات النقدية (الانكماش والتضخم). ولهذا فنظام المقايضة يقوم في عالمنا اليوم مقام النظام النقدي (عباد ليلي، 2016، ص 5).

من هنا نجد أن لتجارة المقايضة خصائص و هي:

- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية عكس التجارة الحرة.
 - ✓ تخصص كل دولة في إنتاج عدد من السلع والخدمات التي يمكنها أن تنتجها بتكلفة اقل عن الدولة الأخرى بحيث تنتج ما يكفي الطلب المحلي و الأجنبي (محمد صفوت قابل، 2009، ص 19) .
- رغم التطور الذي يشهده العالم في أساليب المعاملات التجارية والتطور التكنولوجي الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة، حتى وصلت الدول المتقدمة إلى جيل جديد من التجارة يطلق عليه اسم التجارة الإلكترونية، إلا أن تجارة المقايضة لا تزال متواجدة وجاري التعامل بها إلى وقتنا الحالي بين تجار المناطق الحدودية (جريدة الفجر، 2016)، في إطار تجاري مقنن تحكمه الأنظمة والقوانين الخاصة بها في كل دولة وتتم هذه العملية غالبا بين الدول المتجاورة. وبالنسبة للجزائر اقتضت تجارة المقايضة على ولايات جنوبية محددة لها حدود جغرافية مع الدول الإفريقية النيجر، مالي. وتوجد المقايضة في الاقتصاديات المعاصرة ضمن إطار اتفاقات المقايضة أو الدافع بين دولتين، بسبب التعاون وضمان تصريف منتجات البلدين، أو بسبب وجود صعوبات في توفير السيولة بالعملة الصعبة (عبد الخليل عبد القادر، 2012، ص14).

2- أهمية تجارة المقايضة

- تلعب تجارة المقايضة دوراً مهماً لاستقرار النشاط الاقتصادي بين الأقاليم المجاورة وتكمن أهمية تجارة المقايضة الحدودية فيما يلي (عياد ليلي، 2016، ص 05):
- يمكننا أن نعتبر أن الفائدة الأساسية من المقايضة التجارية تتمثل في المحافظة على السيولة النقدية، لأنها تتيح للقائمين على المشتريات في مختلف المؤسسات دفع ثمن ما يحتاجون إليه من خلال تقديم السلع أو الخدمات التي يمتلكونها الأمر الذي يتيح لهم المحافظة على السيولة النقدية لتغطية النفقات المهمة الأخرى.
 - كما تكتسي هذه العملية في قطاع الخدمات أهمية بالغة بحيث يمكن الحصول على العديد من الخدمات من خلال المقايضة مثل تدقيق المحاسبات والاستشارات القانونية والعديد من الخدمات الأخرى المتعلقة بتكاليف التشغيل في مقابل الحصول على وحدة تشغيلية جيدة.
 - وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن حجم المقايضات التجارية على مستوى العالم يقدر بمليارات الدولارات، ومن المتوقع لهذا النشاط أيضاً أن يزيد من توظيف المزيد من العناصر التي تضمن له الانتشار والاستحواذ على حصة أكبر في عالم التعاملات التجارية.
 - تشهد عملية المقايضة تنامياً ملحوظاً في الوقت الذي أتت فيه الأزمة المالية العالمية على النقد في كافة أنحاء العالم.
 - حسب بعض الإحصائيات العالمية كل عام تصل قيمة عمليات المقايضة إلى 12 مليار دولار في صورة مقايضة أنشطة تجارية في مختلف أنحاء العالم (عياد ليلي، 2016).
- وترجع أهمية توفير المستلزمات المحلية لتجارة المقايضة في (حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهمل، 2015، ص54):

- توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتقادي الندرة والأزمات المعيشية؛
- تحسين المستوي المعيشي والوضع الاجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن؛
- توفر هذه التجارة لسكان الريف، حيث السلع الضرورية من جهة ومن جهة أخرى ما توفره من عمل وتحقيق ربح؛
- تخفيض الطلب على العملات الأجنبية إذ أن تجارة مقايضة مبادلة سلعة بأخرى، وهذا ما يساهم في توفير سلع من دول أجنبية دون الحاجة إلى خروج رؤوس الأموال.

ثانيا: شروط عملية استيراد المستلزمات المحلية لولاية أدرار من دول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية

من أجل ضبط هذا النوع من التبادل، تخضع تجارة المقايضة الحدودية إلى إجراءات رقابية من طرف مصالح مختصة منها مصالح الفلاحة ومراقبة الجودة والنوعية، التجارة والجمارك وهذا من أجل ضمان سلامة المنتجات المستوردة أو المصدرة من أي ضرر قد يصيب القاطنة، وكذلك تقدير كمية البضاعة لجعل الميزان التجاري متساوي بحيث تكون قيمة البضاعة المصدرة تساوي تلك المستوردة، تم صدور عدة نصوص تنظيمية في هذا الشأن، حيث تكتسي تجارة المقايضة الحدودية طابعا استثنائيا وتستهدف لتموين السكان المقيمين في ولاية أدرار وإلزي وتمنست لا غير (القرار الوزاري، 1994).

فمنظراً لخصوصيات ولايات الجنوب الكبير (تمنست، إلزي، أدرار وتندوف) والعادات الاستهلاكية لقاطنيها، برزت تجارة المقايضة مع دولتي النيجر ومالي، وترجع مزاولة هذا النشاط إلى زمن قديم؛ حيث مرت بعدة مراحل إلى غاية صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1968/06/03 (والي ولاية أدرار، 2017، ص 125). كما تم تأطير هذه التجارة بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14 المعدل والمتمم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/04/12 الذي يحدد كفاءات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

1- الشروط التي تتعلق بالتاجر عند ممارسة تجارة المقايضة

لممارسة نشاط تجارة المقايضة على المتعامل الاقتصادي سواء كان شخص معنوي أو طبيعي أن تتوفر فيه الشروط التالية (القرار الوزاري، 1194):

- أن يكون مقيماً بإحدى الولايات المعنية ؛
- أن يكون اسمه مدرج ضمن القائمة التي يحددها والي ولاية أدرار؛
- مسجل في السجل التجاري بصفة تاجر جملة وتتوفر لديه هياكل التخزين ووسائل النقل خاصة به أو مستأجرة تمنح الرخصة التي تمكن من الممارسة القانونية من طرف والي الولاية كما يمكن للوالي سحب الرخصة في الحالات التالية:

- ممارسة تجارة المقايضة لصالح طرف آخر ؛

- عدم القيام بأي عملية استيراد أو تصدير خلال السنة المعنية ؛
- عدم احترام الأحكام الشرعية والتنظيمية التجارية-الجمركية-الجبائية المعمول بها .

2- الشروط التي تتعلق بالبضائع الموضوعة للمقايضة:

من الشروط التي يجب أن تتوفر في البضائع الموجهة للمقايضة ما يلي (القرار الوزاري، 1994):

✓ احترام قواعد الصحة النباتية؛

✓ احترام قواعد الطب البيطري.

أما فيما يخص البضائع المعنية بالإستيراد لولاية أدرار من دول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية تشمل ما يلي (القرار الوزاري، 1994) :

قائمة السلع المستوردة من دول الساحل إلى أدرار
الماشية الحية، اللحوم المجففة
الشاي الأخضر
البقول اليابسة، الأرز، المنجا
الحناء، التوابل
القماش
الذرة البيضاء،
زبدة الزنج

3- إجراءات الاستيراد في إطار تجارة المقايضة الحدودية

بعد التأكد من أن المتعامل الاقتصادي اسمه مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الوزاري الخاص بتجارة المقايضة للسنة المعنية، أثناء دخول هذا المتعامل للتراب الوطني مصحوب بالبضاعة والوثائق الخاصة بها يتجه مباشرة إلى المصالح المكلفة بمراقبة النوعية وقمع الغش على مستوى الحدود، أين تخضع المنتجات المستوردة إلى رقابة مسبقة قبل العملية الجمركية، حيث يتم هذا التفنيش على أساس ملف يودعه المستورد يتكون من نسخة من السجل التجاري، جواز الطريق أو وثيقة الشحن، فاتورة الشراء وكل الوثائق الأخرى المطلوبة طبقاً للتنظيم المعمول به.

ثم يتم التحقق من الملف المودع والتأكد من مطابقة المنتج ونوعيته خاصة بالنسبة بشروط تداوله ونقله وتخزينه، أين يتم التأكد من سلامة البضاعة بواسطة المعاينة بالعين المجردة ، فإن بدت غير سليمة أو بها ما يريب تحول إلى المخابر الوطنية بغرض الفحص المدقق و إعطاء التقرير النهائي الخاص بحالتها فإن كان التقرير سلبى تعاد البضائع من حيث أنت ولا يسمح باستيرادها وترسل مفتشية الحدود محضر معاينة عدم مطابقة المنتج إلى مصالح الجمارك المختصة، أما إذا كان التقرير إيجابى فيمنح له محضر معاينة مطابقة المنتج (المرسوم التنفيذي، 1996).

كما يجبر مستوردو الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات المصدر الحيواني استحضار شهادة صحية أو بيطرية تثبت صحتها وأنها لا تسبب انتشار أمراض حيوانية معدية للإنسان أو الحيوان، ومع ذلك تخضع الحيوانات والمنتجات

الحيوانية أو ذات المصدر الحيواني المستورد لتفتيش صحي بيطري عند دخولها إلى التراب الوطني، حيث يرفض دخولها إذا بين التفتيش أنها مصابة بمرض أو أنها تشكل خطرا على الصحة البشرية أو الحيوانية أو التي لا تطابق المعايير الصحية والنوعية المحددة (القانون، 1988).

وفي حال كان المنتج ذو طابع نباتي يضع لرقابة مصالح الصحة النباتية، والتي هي الأخرى في حال سلامة المنتج تمنح للمستورد شهادة *Autorisation de libre circulation* تتضمن بأن المنتج سليم ومرخص له بالدخول إلى التراب الوطني، فكل هذه الوثائق التي يحصل عليها المستورد من طرف المصالح المختصة يقدمها لمصالح الجمارك للسماح له باستيرادها.

كما يستلزم على المستورد إحضار البضاعة المستوردة إلى مكتب الجمارك من أجل القيام بفحص البضائع والتأكد منها وتعدادها والقيام بالإجراءات الخاصة بوسيلة النقل -الشاحنة - بخصوص رخصة المرور لدى الجمارك، وبعد التصفية تقوم مصلحة الجمارك بتسليم المعني بالأمر سند الرفع الذي يتضمن رفع البضاعة إلى المخازن مباشرة ثم تسويقها في حدود الولايات المعنية. وعند بيعها يضع المستورد قيمة بيع هذه البضائع في حساب بنكي خاص به، المتعلق بالمقايضة (القرار الوزاري، 1994).

ثالثا: تطور واردات ولاية أدرار من دول الساحل في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال 1995-2016

ولاية أدرار حباها الله بإمكانيات طبيعية ومساحة جعلتها تشغل أكبر قسم من الجنوب الغربي للجزائر بمساحة تقدر بـ 427.968 كلم² ما يمثل 17% من مجموع مساحة الجزائر، وتتشكل إداريا من إحدى عشرة (11) دائرة وثمانية وعشرون (28) بلدية، وأكثر من 296 قصر (تجمع سكاني).

يحدها من الشمال ولاية البيض، ومن الشمال الغربي ولاية بشار، ومن الغرب ولاية تيندوف ومن الجنوب دولة مالي، ومن الجنوب الغربي دولة موريتانيا، ومن الجنوب الشرقي ولاية تمنراست، ومن الشمال الشرقي ولاية غرداية (بلال بوجمعة، ملوك عثمان، 2016).

وينقسم إقليم ولاية أدرار إلى أربع مناطق إقليمية رئيسية هي:

- ✓ منطقة قورارة أقصى شمال الولاية؛
- ✓ منطقة توات التي تشكل نواة الولاية؛
- ✓ منطقة تيديكلت تاريخية؛
- ✓ منطقة تنزروفت منفذ الولاية على دول الساحل.

1- الهيكل السلعي لواردات ولاية أدرار من دول الساحل في إطار المقايضة

لقد سمحت تجارة المقايضة مع البلدان الحدودية الجنوبية، بالاستجابة إلى احتياجات السكان المقيمين في المناطق الحدودية بتموينهم على نطاق واسع، حيث تم تأطير هذه التجارة بين الولايات الجزائرية الحدودية مع دولتي مالي والنيجر

بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14/12/1994 المعدل والمتمم بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12/04/1999 الذي يحدد كفاءات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

أ - التركيبة السلعية لواردات ولاية أدرار في إطار المقايضة

تتمثل المنتجات المرخص باستيرادها من مالي والنيجر في:

الماشية الحية-الحناء-الشاي الأخضر-التوابل-اللحوم المجففة -القماش -الذرة البيضاء -زبدة الزنج - البقول اليابسة،
الأرز، المنجا.

والجدول التالي يبين السلع المستوردة وقيمتها للفترة الممتدة بين 1995-2016

الجدول رقم 01 يبين السلع المستوردة من دولتي مالي والنيجر وقيمتها للفترة الممتدة بين 1995-2016

الوحدة: دينار جزائري

المواد/ السنوات	الشاي	المانج	المواشي	الذرة	الحنة	القماش	التوابل	الملح
1995	41.384.343	00	1.170.527	0	424.918	145.192	0	0
1996	31.031.008	00	2.817.922	0	0	0	0	0
1997	47.712.440	98.824	737.180	0	0	0	0	0
1998	56.891481		1.474.198	0	0	72.999	0	0
1999	63.153.335	144.400	3.233.016	0	126.000	865.381	0	0
2000	1.986.725	00	1.292.015	0	0	436.959	0	0
2001	46.777.512	00	0	0	0	436.959	0	0
2002	41.613.884	94.479	0	0	0	0	0	0
2003	42.503.200	305.379	0	657.869	0	0	0	0
2004	55.175.400	892.079	0	3.174.616	0	0	121.818	0
2005	39.437.118	1.952.321	0	1.797.292	0	0	196.120	0
2006	53.788.144	2.310.000	7.120.500	4.590.500	0	0	0	0
2007	52.678.880	7.041.100	11.226.500	3.654.450	0	0	876.985	0
2008	74.833.872	14.260.000	19.500.500	3.328.100	0	0	109.478	0
2009	79.600.120	34.400.000	35.425.000	0	0	0	500.955	1.903.100
2010	123.970.860	55.815.000	41.485.800	6.068.000	1.184.393	0	0	0
2011	79.044.000	123.270.000	55.859.000	2.118.000	136.900	0	243.378	0
2012	79.400.000	85.722.500	61.995.000	605.760	194.857	0	1.785.138	0
2013	28.474.800	3.630.000	8.017.000	0	0	0	0	60.200
2014	45.608.000	9.850.000	0	0	372.582	0	800.141	0
2015	121.508.000	31.527.500	62.000	0	1.565.357	0	804.210	0
2016	148.680.000	125.136.000	0	0	1.171.687	0	0	728.600
المجموع	1.355.253.122	496.449.582	251.416.158	25.994.587	5.176.694	1.957.490	5.438.223	2.691.900

المصدر: مديرية التجارة لولاية أدرار-الجزائر

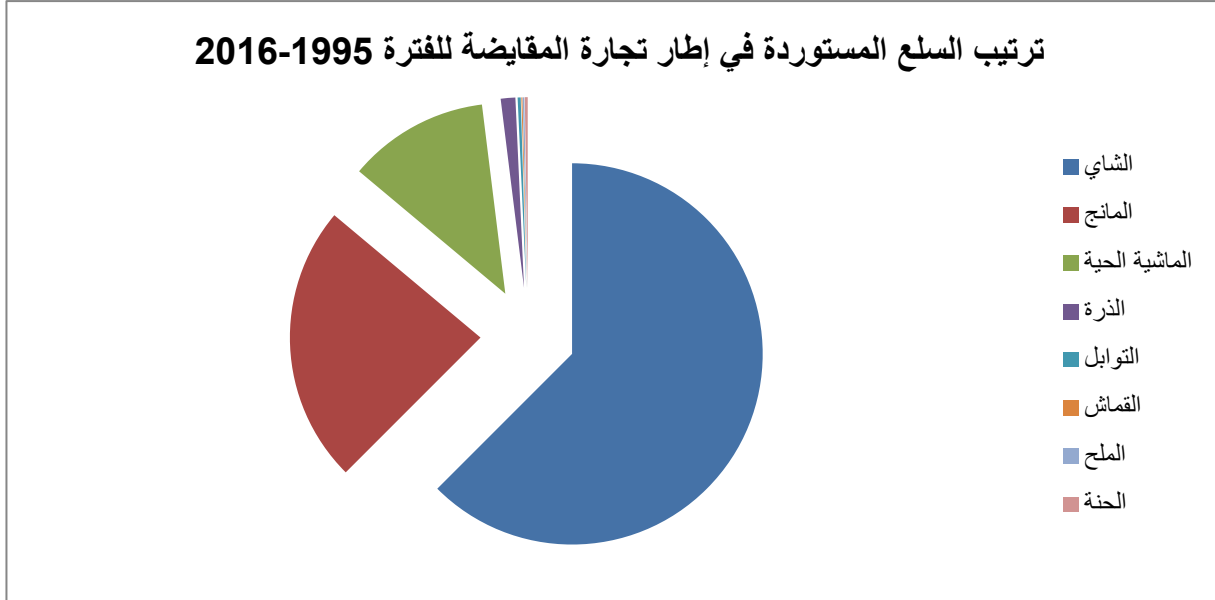
حيث تكتسي تجارة المقايضة الحدودية طابعا استثنائيا وتستهدف لتموين السكان المقيمين في ولاية أدرار وإلبيزي وتمنراست لا غير (القرار الوزاري، 1994).

ونظرا لخصوصيات ولايات الجنوب الكبير (تمنراست، إلبزي، ادرار وتندوف) وتقارب العادات الاستهلاكية لقاطنيها والتقاليد مع هذه الدول الحدودية، برزت هذه التجارة والتي أصبحت المنفذ الوحيد للسلع التي تمتاز فيها هذه الأقاليم بميزات نسبية في إنتاجها وتصريفها في هذه الأسواق حيث لفت رواج كبير، بسبب انخفاض أسعارها وعدم وجود تكاليف إضافية كالنقل والرسوم الجمركية، مقارنة بالتجارة الحرة.

كما نجد أن الماشية المستوردة من مالي والنيجر في إطار المقايضة والتي تمتاز بانخفاض سعرها مقارنة ببقية أنواع المواشي الأخرى، وكذلك نظرا للمناخ الاستوائي الذي تمتاز به هاتين الدولتين باعتبارهما من دول الساحل، والذي يجعل منها منطقة خصبة لإنتاج المانج.

إذا كل هذه العوامل بالإضافة إلى قرب المسافة مع ولاية أدرار وعدم وجود رسوم جمركية يجعل من الصادرات المالية والنيجرية في إطار المقايضة تمتاز بانخفاض ثمنها وبالتالي تكون أكثر تنافسية في هذه المنطقة على السلع الأخرى، ومن جهة أخرى بالنظر إلى العادات والتقاليد لسكان ولاية أدرار من الزيارات الدينية بالإضافة إلى الأعياد الدينية، يجعل من الطلب المحلي على سلع كالمواشي والشاي والتي يمكن اعتبارها من السلع الضرورية في تزايد، وبالتالي زيادة الواردات من هذه السلع .

ب- الترتيب السلعي لواردات ولاية أدرار من دول الساحل حسب القيمة



من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 باستعمال برنامج EXCEL 2010

إذا نلاحظ من خلال الشكل أن الشاي يحتل المرتبة الأولى في قائمة واردات ولاية أدرار من دولتي مالي والنيجر خلال الفترة 1995-2016، وهذا بطبيعة الحال يرجع إلى خصوصيات المنطقة والمعروفة باستهلاكها الواسع لمادة الشاي حيث قدرت قيمة الواردات منه بـ 1.315.253.122 دج، ونجد في المرتبة الثانية المانج بـ 496.449.582 دج،

وهذا راجع إلى حجم الإنتاج الكبير الذي تشهده دولتي مالي والنيجر لهذه الفاكهة وباعتبار كذلك ولاية أدرار سوقا لتصريفها، إلا أن الاستهلاك الواسع لهذه الفاكهة يعود بالأساس إلى انخفاض سعرها مقارنة بمثيلتها المستوردة عن طريق التجارة الحرة،

أما الماشية فتحتل المرتبة الثالثة ضمن الواردات بـ 251.416.158 دج، حيث نجد ضمن الماشية الأغنام، الأبقار، الجمال والماعز، إلا أن احتلال الماشية هذه المرتبة بعد فاكهة المانج التي يمكن اعتبارها ضمن الكماليات يرجع بالأساس إلى سنوات الحظر التي عرفتتها الماشية خصوصا الأبقار بسبب وباء حمى الوادي المتصدع.

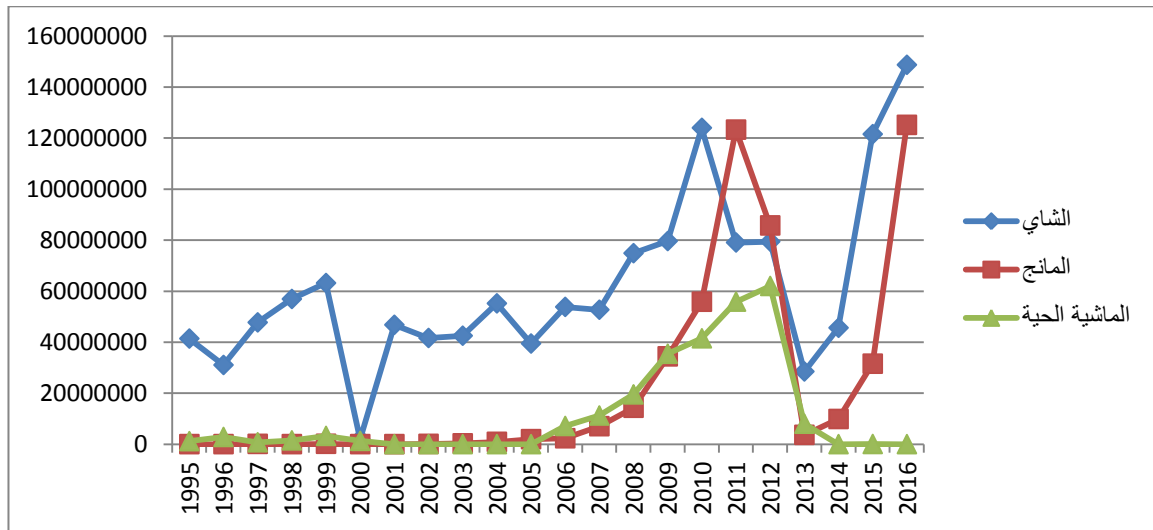
أما السلع الأخرى فاستيرادها لم يكن بشكل مستمر بل لسنوات منفصلة، حيث نجد أن الذرة تحتل المرتبة الرابعة بقيمة 25.994.587 دج، ثم تليها التوابل بقيمة 5.438.223 دج فالحنة بـ 5.176.694 دج والملح بـ 2.691.900 دج وفي الأخير القماش بقيمة 1.957.490 دج

إذا تظهر أهمية المستوردات من دول الساحل - مالي والنيجر - من خلال زيادة حجمها، وهو ما يدل على أن صادرات هاتين الدولتين -مالي والنيجر- إلى ولاية أدرار في إطار تجارة المقايضة تلعب دورا هاما في سد حاجيات الطلب المحلي للولاية.

2- تحليل تطور الواردات الأساسية لولاية أدرار من دول الساحل في إطار تجارة المقايضة

بعد أن لاحظنا أن واردات ولاية أدرار الأساسية من دولتي مالي والنيجر تتمثل في الشاي وفاكهة المانج والماشية الحية، سنتناول في هذا العنصر بالتحليل تطور الواردات من هذه السلع للفترة الممتدة من 1995 إلى 2016

منحنى بياني يمثل تطور الواردات الأساسية لولاية أدرار من دول الساحل في إطار تجارة المقايضة



من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01 باستعمال برنامج EXCEL 2010

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الشاي يمثل النسبة الأكبر من الواردات المحلية لولاية أدرار من دول الساحل، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى خصوصية المنطقة والسكان المحليين بالاستهلاك الكبير للشاي، ويليه في المرتبة الثانية أحيانا فاكهة المانج وأحيانا أخرى الماشية الحية من الغنم والأبقار، الماعز والجمال.

كما يمكننا من خلال الملاحظة تقسيم المنحنى إلى ثلاث فترات وهي كالآتي:

أ- الفترة الأولى: من سنة 1995 إلى سنة 2000

نلاحظ من خلال المنحنى أن النسبة الكبيرة من المواد المستوردة سنة 1995 تتمثل في الشاي، حيث بلغت قيمتها 41.384.343 دج أي نسبة 95% من قيمة الواردات ثم ارتفعت قيمتها إلى 63.153.335 دج سنة 1999 أي ارتفعت بنسبة 53% عما كانت عليه سنة 1995، ونلاحظ كذلك من الشكل ارتفاع قيمة الماشية الحية من 1.170.527 دج سنة 1995 إلى 3.233.016 دج سنة 1999 أي ما نسبته 05% من الواردات، حيث كانت تمثل استيراد الأغنام 68% من القيمة الإجمالية للمواشي و 32% جمال، أما الأبقار فتنفيذا للقرار رقم 123 الصادر في 1999/03/01 عن مديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية أدرار المتضمن تنظيم إجراءات وقائية تخص الصحة الحيوانية، فلم يتم استيرادها بسبب انتشار وباء حمى الوادي المتصدع في دول الساحل.

أما فيما يخص استيراد فاكهة المانج فلم يكن سنويا حيث نلاحظ أنه تم استيرادها فقط في سنتي 1997، 1999 بمبالغ بسيطة تقدر ب 98.824 دج 144.400 دج على التوالي.

كما نلاحظ أن سنة 2000 شهدت تراجعا ملحوظا في حجم المبادلات التجارية في إطار المقايضة، حيث تراجعت قيمة الواردات بنسبة 94% عما كانت عليه سنة 1999، وهذا بعد صدور القرار المفاجئ لمنع استيراد الأبقار، ما أدى إلى إحجام الكثير من تجار المقايضة عن العمل، حيث انخفض عدد التجار من 98 تاجر كان ينشط سنة 1995 إلى 38 تاجر سنة 2000 وبالتالي تدهور حجم المبادلات، حيث بلغت قيمة المستوردات من الشاي 1.986.725 دج والمواشي 1.292.015 دج.

ب- الفترة من سنة 2001 إلى سنة 2013

بالرغم مما شهدته سنة 2001 من منع استيراد الماشية من دول الساحل بسبب حمى الوادي المتصدع وهذا طبقا للقرار رقم 249 المؤرخ في 2001/04/07 الصادر عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار المتضمن المنع المؤقت لاستيراد الماشية الحية من دول الساحل، عرفت المبادلات التجارية حراكا خلال هذه الفترة، فبالنسبة للمستوردات من الشاي تطورت قيمتها من 46.777.512 دج سنة 2001 والتي كانت تمثل 99% من قيمة الواردات ارتفعت إلى 79.400.000 دج سنة 2012.

كما نلاحظ أنه طيلة الفترة من 2001 إلى 2005 لم يتم استيراد الماشية، إلى غاية صدور قرار رفع الحظر على استيرادها عدا الأبقار، حيث قدرت واردات الماشية سنة 2006 بـ 7.120.500 دج والتي أخذت قيمتها في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 أين بلغت قيمتها 61.995.000 دج وهذا بعد الترخيص باستيراد الأبقار من دول الساحل سنة 2011 طبقا للقرار رقم 208 الصادر في 2011/03/24 عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار المتضمن كيفية إدخال الأبقار من سلالة الدرياني من دول الساحل في إطار تجارة المقايضة، حيث بلغت قيمة الواردات من الأبقار 23.074.000 دج بالإضافة إلى 30.700.000 دج جمال و 8.221.000 دج غنم.

وكذلك عرفت المستوردات من الشاي والمانج تطورا كبيرا حيث بلغت قيمة الواردات من الشاي 123.970.860 دج سنة 2010 وهو ما يمثل 54% من قيمة الواردات لتلك السنة، أما الواردات من المانج فقد بلغت قيمتها سنة 2001 حوالي 123.270.000 دج وهو ما يمثل 47%. وفي سنة 2013 نلاحظ من خلال الشكل أن قيمة الواردات عرفت تراجعا كبيرا ويعزى هذا الانخفاض إلى قرار غلق الحدود الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر بسبب الأوضاع الأمنية في 2013/01/12، إلا أنه بعدها بثلاث أشهر تم فتح الحدود الجزائرية مع النيجر لمدة يوم واحد لدخول السلع المستوردة ويوم واحد لتصدير السلع مع بقاء الحدود مع مالي مغلقة (مقابلة: المهدي الأنصاري)، إلا أن هذا لم يثني من عزيمة تجار المقايضة نظرا للدور الذي تلعبه هذه التجارة في إنعاش السوق المحلية بالسلع الضرورية بأسعار منخفضة وكذلك باعتبارها النشاط أو العمل الوحيد الذي يجده ممارسيها على المستوى المحلي الذي ينقدهم من البطالة، حيث نجد في سنة 2013 أن 70.86% من الواردات تمثل شاي اخضر و 20% حوالي تمثل ماشية في حين المانج سوى 09%.

ت - الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2016

خلال هذه الفترة نلاحظ ان حركية الواردات عاودت نشاطها وعرفت تصاعدا، حيث بلغت الواردات أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2016، حيث بلغت قيمة الشاي 148.680.000 دج أي ما نسبته 54% أما المانج فقد بلغت قيمته 125.136.000 دج وهو ما يمثل 45% في حين نلاحظ عدم وجود الماشية في قائمة الواردات وهذا راجع إلى منع استيرادها بسبب صدور القرار رقم 1887 المؤرخ في 2017/10/06 الصادر عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار والمتضمن إجراءات وقائية تخص مرض حمى الوادي المتصدع.

الخاتمة (النتائج و التوصيات)

في ختام هذه الدراسة لاحظنا دور واردات ولاية أدرار من دولتي مالي والنيجر في إطار تجارة المقايضة في سد فجوة الطلب المحلي وتلبية الاستهلاك المتزايد لبعض السلع الضرورية كالشاي والماشية وهذا تماشيا مع خصوصيات وعادات المنطقة، وهذا طبعا يعود إلى توفر هذه السلع المستوردة من دول الساحل في السوق المحلية بأقل الأثمان مقارنة بالسلع الموجودة في السوق عن طريق التجارة الحرة.

ومن ثم تلعب تجارة المقايضة دورا كبيرا كما تعتبر صورة من صور التكامل الاقتصادي بين المجتمعات في الأقاليم الحدودية، حيث تساهم في توفير السلع الضرورية للمجموعات السكانية بأقل تكاليف ممكنة، كما تفتح أسواقا لتصريف المنتجات المحلية، و تساهم في تحقيق عدة أهداف أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة نذكر ما يلي:

✓ تنامي واردات ولاية ادرار من دولتي مالي والنيجر في إطار تجارة المقايضة يؤكد على دورها الكبير في توفير بعض الحاجيات الأساسية للسكان؛

✓ تلعب الواردات من مالي والنيجر دورا كبيرا في سد فجوة الطلب المحلي؛

✓ تنوع في واردات ولاية أدرار من دول الساحل بين الشاي وفاكهة المانج الماشية الحية؛

- ✓ رغم غلق الحدود الجزائرية المالية بسبب الأوضاع الأمنية، إلا أن تجارة المفايضة لم تتوقف من خلال تغيير الوجهة نحو النيجر رغم زيادة المسافة والتكلفة، وهذا يدل على أهميتها لسكان هذه المناطق.
- ومن خلال هذه الدراسة نقدم التوصيات التالية:
- ضرورة تفعيل تجارة المفايضة في الأقاليم الحدودية من أجل انعاش الحركة التجارية وتوفير مناصب شغل؛
 - فتح أسواق جواريه في الحدود تسهل عملية التبادل التجاري وحث السكان المحليين على النشاط التجاري من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي؛
 - توسيع تجارة المفايضة لتشمل المنتجات الصناعية، وفتح آفاق تجارية جديدة للشركات والوحدات الإنتاجية في الجنوب؛
 - تحديد السلع المسموح بها في تجارة المفايضة وفقا لاحتياجات المنطقة ووفقا للفائض من المنتجات المحلية.

قائمة المراجع:

- بلال بوجمعة، ملوك عثمان، مدخل للتنمية المحلية من خلال المقومات السياحية: ولاية أدرار انموذجا، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري يومي 17 و18 ديسمبر 2016، بلدية أولاد سعيد – تيميمون ادرار؛
- حرم محمد بدوي محمد وعبد العظيم سليمان المهمل، دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا 2002-2012، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16 (2) 2015، جامعة السودان؛
- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، المفايضة خيارا اقتصاديا وتجاريا لمواجهة الازمة المالية العالمية في العراق، بحث <http://iraqieconomists.net/ar/2015/09/05> شهود بتاريخ 2017/8/27 على الرابط
- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي: ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012؛
- عبدالله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار لعلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004؛
- عياد ليلي، الاطار النظري لعلاقة التجارة الخارجية بنشاط المفايضة للبضائع، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الأولى مدخل لتجارة المفايضة والتجارة الخارجية، 8 نوفمبر 2016، مخبر التكامل الجزائري الافريقي جامعة أحمد دراية بأدرار؛

- طروبيا نذير، دور المنافسة العادلة في تعزيز المقايضة، مداخلة مقدمة في الندوة العلمية الأولى مدخل لتجارة المقايضة والتجارة الخارجية، 8 نوفمبر 2016، مخبر التكامل الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية بأدرار؛
- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011،
- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2009؛
- تجارة المقايضة في تمرسات تقاسي بعد غلق الحدود الجنوبية، مقال منشور في جريدة الفجر يوم 2017/01/27 على أطلع عليه يوم 2017/07/26 www.djazairiess.com : الموقع
- القانون رقم 88-08 المؤرخ في 1988/01/26 المتضمن نشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، الجريدة الرسمية رقم 4، 1988؛
- المرسوم التنفيذي رقم 96-354 المؤرخ في 1996/10/19 المتعلق بكيفيات مراقبة المنتجات المستوردة ونوعيتها المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية رقم 62، 1996؛
- قرار وزاري مشترك المؤرخ في 1994/12/14، يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي والنيجر؛
- قرار رقم 123 مؤرخ في 1999/03/01 الصادر عن مديرية التنظيم والشؤون العامة، ولاية أدرار المتضمن تنظيم اجراءات وقائية تخص الصحة الحيوانية؛
- قرار رقم 249 مؤرخ في 2001/04/07 الصادر عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية ادرار، المتضمن المنع المؤقت لاستيراد الماشية من دول الساحل؛
- قرار رقم 208 المؤرخ في 2011/03/24 الصادر عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية أدرار ، المتضمن كيفية إدخال الأبقار من سلالة الدرياني من دول الساحل إلى ولاية أدرار في إطار تجارة المقايضة؛
- قرار رقم 1887 المؤرخ في 2017/10/06 الصادر عن مديرية المصالح الفلاحية ، المتضمن اجراءات وقائية تخص مرض حمى الوادي المتصدع؛
- بيان السيد والي ولاية ادرار، قطاع التجارة، ولاية ادرار، جانفي 2017؛
- مقابلة مع المهدي الأنصاري ، وكيل عبور بأدرار معتمد من طرف الجمارك.